

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

تطبيقات النظام الجبائي البيئي في الجزائر

Applications of the environmental tax system in Algeria

ط.د. ناصري بشير

المركز الجامعي نور البشير - البيض -

مخبر تشريعات حماية الوظيفة العامة

b.naceri@cu-elbayadh.dz

الهاتف: 06 58 96 70 70

ملخص:

لقد تم بناء الضرائب البيئية منذ نشأتها على مبادئ معروفة ومعتز بها، هي حياد المالية العامة، المساواة، البساطة، والوضوح، وتخصيصها لحماية البيئة، وقد تم ترسيخ هذه المبادئ في التشريعات الوطنية. كان الهدف من الضرائب البيئية في الأصل ضمان إيرادات قادرة على تغطية النفقات البيئية التي غالبا تتولاها الدولة.

إن التطور الذي شهدته البشرية عبر الزمن، وخاصة بعد الثورة الصناعية، أدى إلى عواقب سلبية تؤدي بشكل متزايد إلى تفاقم الوضع البيئي وتهدد الحياة الطبيعية بشكل خطير، وكل هذا يولد تكاليف اقتصادية هائلة من أجل محاولة تصحيح الأمور. وإزاء هذه الظاهرة، بدأت الأطراف المدركة لخطورة الوضع تعمل على التدخل الطارئ لإنقاذ ما تبقى ويجب إنقاذه. ومن بين هذه الأصوات الاقتصادي آرثر سيسيل بيغو الذي دمج هذه التكاليف الاقتصادية في نظام ضريبي يسمح باستيعاب الآثار الخارجية الناجمة عن نشاط الملوثين. واسنادها إلى مبدأ "الملوث يدفع"، الذي أقره مؤتمر قمة الأرض في 1992.

وهناك العديد من أدوات السياسة البيئية المتاحة للسلطات العامة، إلا أن أهمها الضرائب البيئية لما توفره من المزايا، لكن فعاليتها تخضع لشروط معينة. ما دفعنا إلى التساؤل حول جدواها بالنظر إلى تطبيقاتها في التشريع الجزائري؟

الكلمات المفتاحية: الجباية البيئية، التحفيز البيئي، حماية البيئة.

Abstract:

Since their inception, environmental taxes have been based on well-known and recognized principles: fiscal neutrality, equality, simplicity, and clarity, and are intended to protect the environment. These principles have been enshrined in national legislation. Environmental taxes were originally intended to ensure revenues capable of covering environmental expenses often incurred by the state.

The development that humanity has witnessed over time, especially after the Industrial Revolution, has led to negative consequences that increasingly exacerbate the environmental situation and seriously threaten natural life, and all of this generates enormous economic costs in order to try to correct things. In the face of this phenomenon, parties aware of the seriousness of the situation have begun to work on

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

emergency intervention to save what remains and must be saved. Among these voices is economist Arthur Cecil Pigou, who incorporated these economic costs into a tax system that allowed for the internalization of externalities resulting from polluters' activity. And attributing it to the "polluter pays" principle, which was approved by the Earth Summit in 1992.

There are many environmental policy tools available to public authorities, the most important of which are environmental taxes because of the benefits they provide, but their effectiveness is subject to certain conditions. What prompted us to question its feasibility, given its applications in Algerian legislation?

Keywords: environmental collection, environmental stimulation, environmental protection.

مقدمة:

تسعى الجزائر في إطار جهودها لحماية البيئة إلى تحقيق توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والمحافظة على المحيط الطبيعي، وذلك من خلال تبني نظام جبائي يجمع بين التحفيز والردع. ويهدف هذا النظام إلى الحد من مشكلات التلوث، خاصة بعد أن أثبتت الآليات الإدارية والوسائل الوقائية التقليدية محدودية فعاليتها في تحقيق حماية بيئية فعالة. ومن هنا، جاء اعتماد المشرع على الجباية الإيكولوجية كأداة تشريعية حديثة تساعد على تقليص الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، وتحميل الجهات المسببة للتلوث جزء من تكاليف معالجة الأضرار الناجمة عن أنشطتها، ضمن مبدأ مسؤولية الملوّث عن الأضرار البيئية. وقد اعتمدت الجزائر مع بداية الألفية الجديدة هذا النظام الجبائي البيئي رغم تأخر تطبيقه، نتيجة لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة. لكنه يعكس توجهها وعيا متزايدا بأهمية الجباية الإيكولوجية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

وعلى ضوء ذلك نطرح التساؤل التالي: فيما تكمن نظم التحفيزات البيئية التي تنبأها التشريع الجزائري لحماية البيئة؟ نعالج هذه الإشكالية في ثلاث محاور رئيسية بداية من الإطار النظري للجباية البيئية، ثم أبرز مجالات الحوافز البيئية وصولاً لأهم التطبيقات التي عرفت المنظومة التشريعية في الجزائر، اعتماداً على منهجين وصفي وتحليلي لبعض النصوص القانونية ذات الصلة.

المحور الأول: الجانب النظري للنظام الجبائي البيئي:

أولاً: تعريف الجباية البيئية

تعرف الجباية البيئية بأنها مجموع الضرائب والرسوم التي يقررها المشرع على الأنشطة أو المنتجات المسببة للتلوث، أو على النفايات الناتجة عنها، بهدف تعويض الضرر البيئي وتحميل الملوّث التكلفة المالية لآثاره السلبية على البيئة. ويحدد مستوى هذه الضرائب عادة عند نقطة توازن يكون فيها العبء الضريبي مساوياً تقريباً للتكلفة الحدية للضرر البيئي من جهة، والتكلفة الحدية لمكافحة هذا التلوث من جهة أخرى، بحيث تعكس الضريبة تكلفة تفادي الضرر أو إزالة آثاره إلى

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

حد معقول.¹ ولا تقتصر الجباية البيئية على الضرائب والرسوم فقط، بل تشمل أيضا الإعفاءات والتحفيزات والدعم المالي الموجه للمشاريع النظيفة بيئيا، أو للمؤسسات التي تحسن أداءها البيئي وتستثمر في تقنيات صديقة للبيئة.

ثانيا: أساس وأهمية الجباية البيئية

1- أهمية الجباية البيئية

تعد الجباية من أهم أدوات الضبط الاقتصادي التي يوظفها المشرع ليس فقط لتمويل الميزانية العامة، بل أيضا لتوجيه الاستثمارات نحو أنشطة أقل تلويثا، وتحفيز التمرکز في مناطق أقل هشاشة بيئيا، والحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية عبر رفع العبء الضريبي على السلع والمواد ذات الأثر البيئي المرتفع.

وتتمثل الغاية الأساسية للضرائب البيئية في إحداث تغير في أنماط الإنتاج والاستهلاك واستعمال الموارد الطبيعية، بحيث تتقلص الآثار السلبية على البيئة تدريجيا، ويتجه الفاعلون الاقتصاديون إلى منتجات وتقنيات أكثر استدامة.

كما تؤدي الجباية البيئية دورا تحفيزيا في ميدان الابتكار، إذ إن إخضاع الطاقة والمياه والمواد الأولية والنفائات لتكاليف ضريبية يدفع المنتجين إلى البحث عن بدائل أنظف وأقل استهلاكاً للموارد، من أجل تخفيض ما يدفعونه من ضرائب، فينتج عن ذلك تطوير حلول تكنولوجية جديدة أكثر كفاءة بيئيا.

إضافة إلى ذلك، تساعد الضرائب البيئية على تصحيح إخفاقات السوق؛ فالقواعد القانونية وحدها قد لا تكفي لردع المخالفين، بينما يسمح الاعتماد على أدوات جبائية بيئية بخلق موارد مالية مخصصة لمكافحة التلوث وتمويل مشاريع المعالجة وإعادة التأهيل البيئي.² بدل أن تظل البيئة مجانية في نظر الملوث، وبذلك تجعل الجباية البيئية إلحاق الضرر مكلفا اقتصاديا، وهذا يغير من قرارات الشركات والأفراد، فيختار الملوث تقنيات أقل استهلاكاً للطاقة والمياه، ويتجه إلى مواد وطاقة أنظف لأن كلفتها الجبائية أقل. ويعمل على تدوير النفائات بدل رميها أو تخزينها. وفي الوقت نفسه، توفر هذه الضرائب موارد مالية يمكن للدولة استخدامها لتمويل محطات معالجة النفائات، ومشاريع حماية المياه والهواء والتربة.

2- مبدأ "الملوث الدافع" كأساس قانوني لفرض الضريبة البيئية

يقوم النظام الجبائي البيئي في جوهره على مبدأ قانوني واقتصادي معروف هو مبدأ الملوث الدافع، الذي يكرس فكرة تحمل مسبب التلوث للتكلفة الكاملة أو الجزئية للأضرار البيئية الناتجة عن نشاطه، سواء عبر دفع ضرائب ورسوم بيئية أو عبر تحمل تكاليف الوقاية والمعالجة.

هذا المبدأ، الذي تبنته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وعدد كبير من التشريعات، يشكل الأساس النظري والشرعي

¹ - حراق مصباح، نحو نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للجباية البيئية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01 مكرر، (الجزء الثاني)، جانفي 2020، ص 74.

² - سنقرة عيشة، دور الجباية الخضراء في حماية البيئة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد 02، جوان 2019، ص 447.

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

لفرض الجباية البيئية، لأنه يربط بين المسؤولية عن الضرر والالتزام المالي بإصلاحه أو تفاديه. ومبدأ الملوث الدافع يعني ببساطة: "من يلوث يدفع". أي لا يجب أن يتحمل المجتمع أو الدولة وحدها تكلفة تنظيف ما أفسده نشاط معين، بل يلزم صاحب هذا النشاط بتحمل أعباء التخفيف من التلوث أو معالجته.³ وبذلك تصبح الضرائب البيئية هي الأداة العملية لتجسيد هذا المبدأ، لأنها تحول التلوث من "عبء خفي" إلى تكلفة مالية مباشرة على الملوث، فيفكر مسبقاً في كيفية تقليل هذه التكلفة عن طريق تحسين سلوكه البيئي.

ثانياً: أنواع الأنظمة الجبائية البيئية في الجزائر

دخلت الجباية البيئية في الجزائر حيز التطبيق على أرض الواقع منذ بداية القرن الحالي أي عملياً بعد الإصلاحات التشريعية التي استهدفت المجالات البيئية، حيث اعتمدت السلطات نظام الضرائب البيئية الذي يعتبر بمثابة أداة توفير الإيرادات للإدارة البيئية من حيث الموارد المالية المخصصة لمكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف. ويتضمن النظام الجبائي البيئي في الجزائر نوعين من الأنظمة:

1- النظام الضريبي الردعي:

هو مجموعة محددة ومختارة من صور الضرائب تتلائم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، تشكل في مجموعها هيكلًا ضريبياً متكاملًا يضم الضريبة والرسم، يعمل بطريقة محددة من خلال تشريعات ضريبية ولوائح تنفيذية هدفها تحقيق أهداف السياسة الضريبية.⁴

-مضمون الضرائب البيئية الردعية: تعتبر إحدى السياسات الوطنية الحديثة التي تهدف إلى تصحيح أوجه القصور من خلال فرض ضريبة على التلوث وتستخدم عائداتها في مكافحة التلوث وإنشاء المنظمات التي تضمن حماية البيئة على أرض الواقع. وتشكل الإيرادات المحققة منه عنصراً تحفيزياً يثني الملوث عن العودة لارتكاب الجريمة ويحفزه لاستخدام التكنولوجيا النظيفة التي تساهم في الحد من نفقات التلوث.

وتشكل الضرائب البيئية إطاراً يشمل الضرائب والأعباء المالية التي تفرضها الدولة على الأشخاص الملوّثين جسدياً ومعنوياً من منظور قمعي. ويتم تحديد هذه الضرائب البيئية على أسس اقتصادية وفنية، مع مراعاة الاعتبارات السياسية والاقتصادية. وبشكل عام تعتبر الضريبة البيئية إحدى أدوات الرقابة الاقتصادية المستخدمة لأغراض تمويل التنمية وتشجيع الاستهلاك الرشيد والحكيم للمنتجات والخدمات على المستوى الاقتصادي، من خلال زيادة أو تخفيض قيمة الضريبة المفروضة على المنتجات. وتهدف الضرائب البيئية القمعية إلى تحقيق الأهداف التالية:

-المساهمة في القضاء على التلوث بقدر ما تلزم الضرائب الملوث بالحد من التلوث، بمعنى أنها تؤثر بشكل مباشر في موارده المالية.

³ - قريط الجليلي، ولد عمر الطيب، تكريس الجباية لحماية البيئة في ظل مبدأ الملوث الدافع، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 11، عدد 01، 2021، ص 46.

⁴ - سعيد عبد القادر عثمان، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 13.

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

- تعزيز الأحكام التنظيمية الأخرى في مجال حماية البيئة التي أصبحت غير كافية لقمع المخالفين
- توحيد القرارات التي تسمح للدولة باستغلال مصادر مالية جديدة لمكافحة التلوث.

- التحفيز والتشجيع على تجنب تخزين النفايات الصناعية الخطرة والحد من الأنشطة الخطرة التي أصبحت آثارها الملوثة مكلفة للغاية.

- إن الدمج المباشر لتكاليف الخدمات والأضرار البيئية في أسعار المنتجات يشجع على تطبيق مبدأ الملوثة يدفع، في حين أن الضرائب البيئية تشجع الابتكار، خاصة عند إخضاع الطاقة والمياه والمعادن والنفايات الصلبة والسائلة والغازية للنفايات، ونتيجة لذلك يلجأ دافعوا الضرائب إلى اتخاذ إجراءات جديدة في مجال النقل واستخدام الطاقة واستهلاكها لتخفيض نسبة الضريبة التي يخضعون لها.

وفرضت الحكومة الجزائرية 16 ضريبة بيئية، والتي لم تمثل في عام 2014 سوى 0.21% من إجمالي الإيرادات الضريبية للبلاد. بينما تغطي فرنسا حوالي 40 نوع من الضرائب البيئية موزعة على عدة قوانين تتعلق بالضريبة على السلع والخدمات، يفرضها قانون الجمارك، أو قانون البيئة، وهي عبارة عن جزء من السياسة الفرنسية الهادفة إلى خفض استهلاك الطاقة بنسبة 55% بحلول عام 2050 وفقا لاتفاق باريس وقانون الطاقة والمناخ. وتفرض الضرائب العقابية باعتبارها تكاليف ضريبية إضافية على الملوّثين من أجل التعويض عن الآثار السلبية لنشاطاتهم تجاه البيئة، وهذه بعض الأمثلة الخاصة بهذا النوع:

- الضريبة العامة على الأنشطة الملوثة (TGAP)

- ضرائب النقل (بطاقات التسجيل، الضرائب الإضافية على تأمين السيارات، الضرائب على امتيازات الطرق السريعة)
- ضرائب التلوث والموارد (TGAP) على النفايات، TGAP على مواد التشحيم، TGAP على الانبعاثات الملوثة ومواد التشحيم والانبعاثات الضارة.

2-النظام الضريبي التحفيزي

النظام الضريبي التحفيزي هو نظام يهدف إلى تشجيع السلوكيات الإيجابية تجاه البيئة عبر منح امتيازات وحوافز مالية وإدارية للأفراد والمؤسسات التي تتبنى ممارسات صديقة للبيئة. يشمل ذلك تقليل النفايات، الحفاظ على الموارد الطبيعية، والتوعية بقضايا البيئة، بالإضافة إلى تقديم مكافآت وتشجيعات مثل الحوافز المالية للاستخدام الأمثل للمياه والكهرباء والوقود، أو تكريم الجهود التي تبذل في حماية البيئة. هذا النظام يستخدم أدوات قانونية واقتصادية واجتماعية لتحفيز السلوك البيئي المستدام وتغيير التصرفات بالضارة بالبيئة، حيث يتم منح المزايا المادية والمعنوية لمن يلتزم بالقوانين البيئية، مثل الدعم الاقتصادي والمساعدات المالية والتسهيلات الضريبية لمن يستهلك أو ينتج موادا صديقة للبيئة وقابلة لإعادة التدوير. بهذا، يعاد توجيه نشاط الملوّثين نحو التبنّي الإيجابي للسلوكيات البيئية بدلا من مجرد فرض عقوبات عليهم، مما يعزز حماية البيئة بشكل أفضل.

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

- موقف المشرع الجزائري من نظام الحوافز البيئية:

يظهر المشرع الجزائري تبنيًا صريحًا للمقاربة التحفيزية في مجال حماية البيئة، حيث يقر قانون البيئة رقم 10/03 في المادة 76 استفادة المؤسسات الصناعية التي تستورد تجهيزات تسمح، في إطار عملياتها أو منتجاتها، بالتقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري وتخفيض مختلف أشكال التلوث، من حوافز مالية وجمركية تحدد ضمن قوانين المالية. كما تقضي المادة 77 من القانون نفسه بمنح تخفيض في الربح الخاضع للضريبة لكل شخص طبيعي أو معنوي يزاول أنشطة موجهة لترقية البيئة وحمايتها.

وينتجح قانون المياه رقم 12/05 الاتجاه ذاته، إذ تربط المادة 138 منه تسعير خدمات الماء بمبادئ التوازن المالي والتضامن الاجتماعي، مع اعتماد التسعيرة كوسيلة للتحفيز على الاقتصاد في استهلاك الماء وصون جودة الموارد المائية. أما القانون رقم 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها المعدل والمتمم، فيجعل من خدمات جمع النفايات المنزلية وما شابهها ونقلها وتخزينها والتخلص منها، وسائر الخدمات المرتبطة بتسييرها، محل رسوم وضرائب وأتاوى يحدد القانون قائمتها ومبلغها وتعد مورداً مالياً للبلدية.

كما ينص قانون 22/18 المتعلق بتطوير الاستثمار على أن الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، ولا سيما تلك التي تعتمد تكنولوجيات من شأنها المحافظة على البيئة، وحماية الموارد الطبيعية، وترشيد استهلاك الطاقة، والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة، تدخل ضمن نطاق المستفيدين من النظام التحفيزي. ويتضح تبعاً لذلك أن المشرع الجزائري جعل من الضريبة البيئية الأداة الاقتصادية الأكثر تجسيدا في قوانين المالية المتعاقبة، ومن أبرز صورها الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، الذي يهدف إلى دفع منتجي وحائزي النفايات إلى التكفل بنفاياتهم، وحمل الوحدات الصناعية على اتخاذ التدابير اللازمة للحد من مختلف أشكال التلوث الناتجة عن نشاطها.

رابعاً: وسائل تطبيق التحفيز البيئي

تشمل أدوات التحفيز البيئي سياسات متنوعة تستهدف الأنشطة الملوثة لتقليل التلوث وتعزيز الممارسات النظيفة، مقسمة إلى أدوات مالية وغير مالية. تعتمد هذه الأدوات على مبادئ مثل "الملوث يدفع" لدمج التكاليف البيئية في الإنتاج، مما يشجع الاستدامة في الجزائر. تركز على التحفيز الضريبي والإداري لدعم التنمية المستدامة دون إعاقة النشاط الاقتصادي.

1- الأدوات غير المالية

- الاتفاقيات البيئية الطوعية: تعتمد على مشاركة اختيارية وتفاوض بين السلطات والمصنعين أو الملوّثين وضحايا التلوث، أو التزامات أحادية للمؤسسات.

- المبادئ التوجيهية والمعايير البيئية: تحدد حدوداً صارمة للصناعات لضمان تحسين مستمر في الأداء البيئي.

- الدعم المالي والتمويل: يوفر قروضا ومنحا لمشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة لتعزيز الانتقال الطاقوي.

- المكافآت والمنح والشهادات: تمنح جوائز وشهادات تسويقية للشركات المتفوقة في إدارة النفايات أو التقنيات

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

النظيفة.

- التشريعات والعقوبات: تفرض غرامات وحسباً لانتهاكات المعايير البيئية كرادع قانوني.

2- الأدوات المالية:

- تراخيص التداول: تقوم هذه الآلية على تحديد سقف إجمالي للانبعاثات المسموح بها، ثم توزيع هذا السقف على المنشآت الملوثة في شكل حصص، بدل فرض سعر ثابت على كل وحدة من الانبعاثات. تتولى السلطات الإدارية منح حقوق الانبعاث والتلوث للجهات المعنية، التي يمكنها شراء حصص إضافية لتغطية استهلاكها أو بيع الفائض في سوق مخصصة، بحيث يتحدد السعر لاحقاً وفقاً لآليات السوق أو من خلال المزاد العلني.

- الجباية البيئية: يقصد بها مجموعة الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المتسببين في تدهور البيئة. ويرتكز النظام الجبائي البيئي في الجزائر على نمطين أساسيين؛ نمط ردعي يحمل الملوّثين عبئاً ضريبياً متزايداً بحسب كمية الملوثات التي ينتجونها، اعتماداً على أسس اقتصادية وفنية ومعايير سياسية واجتماعية، بحيث تزداد الضريبة كلما ارتفع حجم المخلفات، تجسيدا لمبدأ "الملوّث يدفع" الذي يدمج الكلفة البيئية في سعر المنتج. أما النمط الثاني فهو تحفيزي، يهدف إلى تشجيع المنتجات والخدمات الخالية من الملوثات عن طريق تخفيض العبء الضريبي عليها، حيث يخفض معدل الضريبة كلما تراجعت نسبة الملوثات أو استعاض عن المواد الضارة بمواد متجددة وأقل تأثيراً على البيئة.

- الإعانات البيئية: تقوم هذه الأداة على تقديم دعم مالي مباشر أو غير مباشر للجهات الملوّثة، في صورة قروض ميسّرة أو معاملة ضريبية تفضيلية، شريطة توجيه هذه الموارد إلى تمويل عمليات تحسين تقنيات الإنتاج أو استبدال المعدات التقليدية بأخرى أقل تلوثاً وأخفض استهلاكاً للطاقة. وغالباً ما تُمنح هذه الإعانات عبر صناديق متخصصة ذات طابع بيئي أو أخضر.

المحور الثاني: نطاق التحفيز البيئي في التشريع الجزائري

قد تتخذ الحوافز البيئية صورة إعانات مالية موجهة لتمويل مشاريع استثمارية ذات بعد بيئي، ودعم برامج التنمية المستدامة في بعض المناطق، بما يساهم في تحقيق قدر من التوازن بين الأقاليم. كما تقوم هذه الحوافز أساساً على امتيازات جبائية، أو على إجراءات إدارية مبسطة تسهل على المستثمرين الاستفادة من مختلف الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.

وقد تظهر هذه التشجيعات أيضاً في شكل تسهيلات ضريبية وجمركية وإدارية ضمن سياسة ترقية الاستثمار، وهو ما يعالج في هذا المحور من خلال التطرق لعدد من النصوص القانونية الواردة في قانون الاستثمار الجديد، إلى جانب بعض الأحكام التي تضمنتها قوانين المالية منذ تبني الجزائر لسياسة التحفيز البيئي لفائدة المنشآت المصنفة، وذلك عبر رسوم تحفيزية مرتبطة بالمخلفات الصناعية والطبية بهدف تحسين إطار المعيشة ونوعية الحياة. وتندرج هذه الآليات في الفقه ضمن ما يعرف بالمقاربة التحفيزية للضبط الإداري البيئي في التشريع الجزائري

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

أولاً: الحوافز الضريبية للتصدير والاستيراد

تمثل هذه الحوافز في منح إعفاءات ضريبية متعددة على الآلات والمعدات الجديدة المستوردة، بما في ذلك المواد والمنتجات الصديقة للبيئة كما نصت عليه المادة 26 من قانون الاستثمار صراحة.⁵ ومن خلال قراءة نص المادة، نجد أنه يوفر ضمانات للمستثمرين تمكنهم من الاستفادة من المزايا التحفيزية ضمن ثلاث مجموعات رئيسية.

1- النظام التحفيزي الموجه للقطاعات ذات الأولوية بالنسبة للدولة

تستفيد الأنشطة المتعلقة بالطاقت المتجددة والجديدة من هذا النظام، إضافة إلى التحفيزات الضريبية وشبه الضريبية المنصوص عليها في القانون العام وفق ما يلي:

مرحلة إنجاز المشروع:

الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية على السلع المستوردة اللازمة لإنجاز المشروع
الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع المستوردة التي تدخل في متطلبات المشروع
الإعفاء من حقوق نقل الملكية والإشهار العقاري للمقتنيات العقارية المرتبطة بالمشروع
الإعفاء من حقوق التسجيل لعقد تأسيس الشركة وزيادة رأس المال
الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية لمدة 10 سنوات من تاريخ الاقتناء
مرحلة بدء الاستغلال:

تستفيد المؤسسات الناشئة من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني – المتأثية من الاستثمارات غير المستثناة في ملحق المرسوم التنفيذي 22-300 الذي يحدد النشاطات غير المؤهلة – وذلك لمدة 3 سنوات.⁶

2- النظام التحفيزي للمناطق (النظام الجغرافي)

يستهدف هذا النظام تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف مناطق الوطن، وخاصة مناطق الجنوب والهضاب العليا.

تستفيد الاستثمارات في هذه المناطق من خلال مرحلة الإنجاز:

الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة
الإعفاء من رسوم نقل الملكية العقارية والإشهار العقاري
الإعفاء من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء
الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بعقد التأسيس وزيادة رأس المال
وفقاً للمعايير الأساسية:

⁵- القانون رقم: 22-18 المؤرخ في: 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50، المؤرخة في: 28 يوليو 2022.

⁶- المرسوم التنفيذي رقم: 22-300 المؤرخ في: 08 سبتمبر 2022 يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير المستفيدة من المزايا التمويل، ج ر عدد 60، مؤرخة في: 18 سبتمبر 2022.

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

المشاريع التي تساهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات، الاستثمارات ذات القيمة المرتفعة والأثر الكبير على التشغيل، المشاريع التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة أو تنقل المعرفة

الحوافز الممنوحة:

مزايا جبائية وشبه جبائية استثنائية تحدد بقرار من المجلس الوطني للاستثمار، مع إمكانية الجمع بين حوافز النظام القطاعي والجغرافي، كما يوفر للمستثمر تسهيلات إدارية وألوية في معالجة الملفات مع إمكانية الاستفادة من الأراضي والعقارات بشروط تفضيلية.

الضمانات الإضافية

يوفر قانون الاستثمار الجديد أيضاً ضمانات للمستثمرين تشمل حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج، الحماية من المصادرة إلا لأسباب المنفعة العامة مع تعويض عادل وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات.

ثانياً- النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة

حرصاً على تحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومتوازنة، تستفيد مناطق الهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير من مرافقة خاصة من الدولة، وذلك عبر تامين مواردها الطبيعية وتشجيع المستثمرين المحليين على منح الاستثمارات المنجزة فيها مجموعة من المزايا، تتمثل فيما يلي:

خلال مرحلة إنجاز المشروع، تستفيد الاستثمارات من نفس المزايا المنصوص عليها في المادة 27 من قانون الاستثمار. خلال مرحلة الاستغلال، تستفيد الشركات من إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وكذا من الإعفاء الكلي من المداخل الخاضعة للرسم على النشاط المهني، لمدة عشر (10) سنوات كاملة، شريطة إنجاز المشروع في أجل لا يتجاوز ثلاث (3) سنوات.⁷

ثالثاً- النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل

يقصد بـ«الاستثمارات ذات الطابع المهيكل» المشاريع الكبرى التي يكون لها أثر اقتصادي ملموس، سواء من حيث حجم الإنتاج، أو عدد مناصب الشغل المحدث، أو تحسين البنية التحتية في الإقليم الذي يحتضن المشروع، وهو ما يبرر إخضاعها لمعاملة تفضيلية من قبل المشرع، إذ تستفيد خلال مرحلة الإنجاز من نفس الامتيازات الجبائية المقررة لقطاعات الأولوية والمناطق الخاصة، ثم من إعفاءات ضريبية أطول وأوسع خلال مرحلة الاستغلال، مقابل التزامها بتحقيق الأهداف المسطرة في مجالي الاستثمار والتشغيل، كما تشمل هذه الامتيازات مرافقة السلطات العمومية محلياً للاستثمارات التي تحقق إنتاجاً يخدم الاقتصاد الوطني وتوفر فرص عمل، من خلال التكفل الجزئي أو الكلي بأشغال التهيئة وإنجاز المنشآت الضرورية لتجسيد المشروع، وذلك بموجب اتفاقية تبرم بين الوكالة المختصة والمستثمر المستفيد

1- خلال مرحلة إنجاز المشروع، يحق للمستثمر الاستفادة من جميع المزايا المقررة لمشاريع نظامي القطاعات والمناطق.

⁷- المادة 29 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، المرجع السابق، ص9.

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

2- خلال مرحلة الاستغلال، يمنح إعفاء من الضريبة على مجموع أرباح الشركات لمدة أدناها خمس (5) سنوات يمكن تمديدها إلى عشر (10) سنوات، كما يستفاد من الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح بين خمس (5) وعشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الدخول الفعلي في طور النشاط.

ويهدف هذا النظام إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات إلى المناطق الأقل نموا في الجزائر، من خلال تخفيف بعض الشروط والإجراءات ومنح تسهيلات إضافية للمشاريع الاستثمارية، مثل الإعفاء من بعض الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية، ولا سيما ما يخص التوطين المصرفي وعمليات الجمركة، وذلك وفقا لأحكام المادة 7 من نفس القانون.

يقصد بالمرافقة والتسهيلات الإجرائية تدخل السلطات العمومية لتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمر، سواء عبر تحمل كلي أو جزئي لتكاليف تهيئة العقار وربط المشروع بالشبكات الأساسية، أو عبر تبسيط الإجراءات الإدارية والمالية. وقد كرس المشرع ذلك من خلال تقليص آجال دراسة الملفات ورفع التعقيدات البيروقراطية، خاصة في المجال البيئي، باعتماد التصريح الإداري كآلية تقوم على الإفصاح والشفافية مقابل توفير الأمن القانوني للمستثمر. كما أنشأ منصة رقمية تشرف عليها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لتوفير المعلومات وتتبع الملفات. وكرس المرسوم التنفيذي رقم 22-298 مبدأ الشباك الوحيد، حيث كلفت مصالح البيئة بمرافقة المستثمر إلى غاية استكمال التراخيص. إضافة إلى ذلك، منح المستثمر إعفاء من بعض إجراءات التجارة الخارجية والمعاملات البنكية، بما يساهم في تشجيع الاستثمار مع الحفاظ على متطلبات حماية البيئة⁸.

نظام الشباك الوحيد:

يعتبر نظام الشباك الوحيد من أهم الآليات التي جاء بها قانون الاستثمار بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين مناخ الأعمال، من خلال تمكين المستثمر من التعامل مع هيئة إدارية واحدة بدل تعدد الهيئات. وقد تم تجسيد هذا النظام عبر شباك وحيد مركزي مخصص للاستثمارات الكبرى والأجنبية، وشبائيك غير متركزة على مستوى الولايات تعنى بالاستثمارات المحلية، مع توحيد القواعد والإجراءات. ويعمل الشباك الوحيد بصيغة رقمية وشفافة، تجمع مختلف الإدارات المتدخلة في النشاط الاستثماري، كالجمارك والضرائب والسجل التجاري والبنوك ومصالح البيئة والعقار، مع تحديد آجال قانونية لمنح التراخيص، كما يساهم هذا النظام في تسريع إنجاز المشاريع، تقليص البيروقراطية، وربط الحوافز الاستثمارية بالالتزامات البيئية والتنموية، بما يدعم تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة.⁹

⁸ - ناصري بشير، الامتيازات الضريبية في قانون الاستثمار 22-18، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: الاستثمار الأجنبي المباشر كخيار استراتيجي لترقية الصادرات في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت يوم: 20 نوفمبر 2024، ص 04.

⁹ - ناصري بشير، قروي اسمهان، التحفيز الجبائي البيئي لمؤسسات المصنفة في التشريع الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 01، 2024، ص 142.

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

المحور الثالث: الرسوم التحفيزية الخاصة بعدم تخزين النفايات

تعد إدارة النفايات بمختلف أنواعها وأحجامها من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم عامة والجزائر خاصة، لما تخلفه من آثار بيئية وصحية جسيمة على الإنسان والمحيط. وتمثل النفايات الصناعية تحدياً متزايداً نظراً لتعقيد وكلفة التخلص الآمن منها، ما دفع الدول إلى البحث عن آليات أكثر فعالية للحد من تداعياتها. وتعد تجربة الأدوات الجبائية لردع الملوّثين والتحكم في الكميات دون جدوى كافية، ما دفع الدول نحو البحث عن أدوات تحفيزية تشجع تقليص المصدر وعدم اللجوء إلى التخزين. وترتكز هذه المقاربة على تبني المنشآت المصنفة بدل تراكم مخلفاتها، ودفعها إلى التعاقد مع مؤسسات متخصصة لفرز النفايات أو إعادة تدويرها واستعمالها بما يحقق حماية البيئة والصحة العامة.

أولاً: نفايات النشاطات العلاجية

نفايات النشاطات العلاجية من أخطر الإشكالات التي تواجه المستشفيات والمؤسسات الصحية في الجزائر، لأنها تشمل كل المخلفات الناتجة عن غرف العلاج البشري أو الحيواني، والتي تستوجب عناية خاصة في مراحل الجمع والنقل والتخزين والمعالجة، بالنظر إلى ما تحمله من مخاطر عدوى وأضرار على الصحة والبيئة. وبسبب هذه الخطورة، نظمها المشرع في قانون خاص من خلال نصوص تنظيمية تحدد أصنافها وكيفية تسييرها والتخلص منها، وعلى رأسها المرسوم التنفيذي المتعلقة بنفايات النشاطات العلاجية.

1- المرسوم 84 □ 378 الذي يحدد شروط تنظيف النفايات:

اعتمد هذا المرسوم في تصنيف النفايات على عنصرين أساسيين: طبيعة النفايات والجهة المسؤولة عن تسييرها ومعالجتها. ونتج عن ذلك التفريق بين صنفين رئيسيين من النفايات:

- نفايات صلبة ذات طابع عادي تشبه النفايات المنزلية، تتكفل البلدية برفعها والتخلص منها باعتبارها ضمن خدمة النظافة العمومية.

- ونفايات مرتبطة بالعمل العلاجي، تشمل مخلفات التشريح والجثث والمواد الملوثة والأزبال ذات الطابع الطبي وكذا السوائل الملوثة، وتحمل المؤسسات الصحية مسؤولية جمعها ونقلها ومعالجتها أو التخلص منها بما يتوافق مع معايير السلامة. هذا الطابع حمل كل جهة مسؤولة بما يتناسب مع قدراتها واختصاصها، ويركز الجهد التقني والمالي على النفايات الأخطر.¹⁰

2- المرسوم التنفيذي 03 □ 478 وتقسيم النفايات العلاجية

انتقل المرسوم التنفيذي 03 □ 478 إلى تصنيف أكثر دقة، فاعتمد معيار خصوصية الارتباط بالنشاط العلاجي، ودرجة الخطورة، وطبيعة الآثار المترتبة عنها، فقسم نفايات النشاطات العلاجية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

- نفايات مكونة من الأعضاء والأنسجة الجسدية الناتجة عن غرف العمليات والجراحة والولادة وغيرها من التدخلات الطبية.

¹⁰ المرسوم التنفيذي رقم: 84-378 المؤرخ في: 15 ديسمبر 1984، يحدد شروط التنظيف وجمع النفايات الصلبة والحضرية ومعالجتها.

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

-نفايات معدية تحتوي على كائنات أو مواد ممرضة أو سامة قادرة على نقل الأمراض أو الإضرار بصحة الإنسان بشكل مباشر.

- نفايات سامة أو خطرة تتكون من بقايا المواد الصيدلانية والكيميائية والمخبرية منتهية الصلاحية، بالإضافة إلى النفايات المحتوية على تركيزات من المعادن الثقيلة والأحماض والمذيبات والمواد المشابهة.¹¹ يسمح هذا التقسيم بوضع مسار خاص لكل نوع من النفايات (من حيث الحاويات، التخزين، المعالجة النهائية)، لأن طريقة التعامل مع الأعضاء الجسدية تختلف عن التعامل مع الأدوية المنتهية الصلاحية، وتختلف بدورها عن التعامل مع المواد الكيميائية، مما يضمن تسييرا أكثر أمانا وفعالية.

ثانيا: رسم التشجيع على عدم تخزين نفايات النشاطات العلاجية

أقر المشرع رسما تحفيزيا خاصا يهدف إلى تقليص حجم النفايات الطبية الضارة التي تنتجها المستشفيات والعيادات، وذلك ضمن قانون المالية لسنة 2002. يقوم هذا الرسم على تحميل المنشآت الصحية كلفة مالية عن كل طن من النفايات التي تقوم بتخزينها، وقد حدد في البداية بمبلغ 10.500 دج للطن، ثم رفع بموجب تعديل لاحق في قانون المالية لسنة 2020 إلى 60.000 دج عن كل طن مخزن، في اتجاه تشديد العبء المالي على خيار التخزين.¹² الفكرة من رفع قيمة الرسم مع مرور الوقت هي جعل التخزين خيارا مكلفا اقتصاديا، بحيث يصبح من الأخص للمؤسسة الصحية أن تستثمر في وسائل المعالجة (مثل الترميد أو التعقيم) أو أن تتعاقد مع مؤسسات متخصصة، بدلا من ترك النفايات تتراكم في أماكن التخزين.

- أهداف الرسم

الغاية الأساسية من فرض هذا الرسم هي حماية الصحة العامة من الآثار السلبية الناجمة عن تخزين النفايات الطبية، بما ينعكس إيجابا على جودة الحياة والإطار المعيشي للسكان، خاصة العاملين في القطاع الصحي والسكان القريبة من هذه المؤسسات. كما منح القانون مهلة زمنية بثلاث سنوات للمؤسسات الصحية من أجل اقتناء أو تركيب تجهيزات الترميد والمعالجة المناسبة قبل تحمل العبء الكامل للرسم. أما بشأن عائدات الرسم، فقد تم توزيعها كما يأتي:

- تقييم فعالية الرسم

رغم ملاحظة انخفاض نسبي في كميات النفايات داخل بعض المستشفيات ووجود تجارب رائدة في مجال معالجة النفايات الطبية، لا سيما بفضل جهود وزارة البيئة والهيئات المتخصصة، إلا أن غياب بيانات دقيقة ومعلنة حول حجم النفايات

¹¹- المرسوم التنفيذي: 03-478 المؤرخ في 9 ديسمبر 2003، يحدد كفايات تسيير نفايات النشاطات العلاجية، ج ر عدد 78، المؤرخة: 2003/12.

¹²- المادة 204 من القانون رقم: 01-21 المؤرخ في: 22 ديسمبر 2001 المتعلق بقانون المالية لسنة 2002، ج ر عدد 79، المؤرخة في: 23 ديسمبر 2002.

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

ومعالجتها يجعل تقييم الأثر الحقيقي لهذه الرسوم محدودا. كما أن التخلص غير القانوني من النفايات في المناطق الحضرية، خاصة قرب المنشآت الصناعية، يعكس استمرار مستويات مقلقة من التلوث. من جهة أخرى، لا تتوافر عادة معلومات حول حجم المبالغ المحصلة فعلا من هذا الرسم، وكيف يتم صرفه بالتحديد، وغالبا لا توجه هذه العائدات بالكامل إلى الاستثمارات البيئية كما يفترض، فإن كلفة تجهيز ومعالجة النفايات الطبية تفوق بكثير حجم المبالغ المتحصل عليها من الرسم، مما يطرح تساؤلات حول مدى كفاية هذه الآلية الجبائية لوحدها لتحقيق أهداف السياسة البيئية على المدى الطويل.

ثالثا: الرسوم التحفيزية المرتبطة بالنفايات الصناعية الخاصة والخطرة.

تنفيذا للبروتوكولات الدولية ولوائح الأمم المتحدة الرامية إلى إعادة تدوير النفايات ومن أجل الاستخدام الفعال للطاقة والموارد والتقليل من حجم النفايات الخاصة الخطرة وتحقيقا لأهداف السياسة البيئية لدعم الإنتاج الانظف وإيجاد حوافز اقتصادية وتمويل سياسات التخلص من النفايات أنشأت الوزارة المكلفة بالبيئة نظاما قانونيا خاصا للتكفل الأمثل بهذا النوع من النفايات يتمثل في اعداد مخطط وطني لتسييرها ومعالجتها وهيئة وطنية مختصة بمعالجة وتسيير هذه النفايات.

- النفايات الصناعية الخاصة والخطرة

تعد النفايات الصناعية مشكلة بيئية آخذة في التفاقم رغم الاهتمام الكبير بقطاع البيئة في الجزائر الا أنه لم يبلغ ذلك المستوى المطلوب، أي دون أن يقابله استرجاع فعلي للمخلفات التي تنتجها المناطق الصناعية حسب تقارير الوكالة الوطنية للنفايات التي دعت إلى انشاء مؤسسات متخصصة في استرجاع هذه النفايات.

والمخلفات الصناعية حسب تعريف القانون المتعلق بتسيير النفايات بأنها:

" النفايات الخاصة الخطرة كل النفايات الخاصة التي بفعل مكوناتها وخصائصها السامة التي تحتويها يحتمل أن تضر بالصحة العمومية و/ أو البيئة..."¹³.

- ووفقا للمرسوم رقم 05- 315 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 حدد لنا كيفية التصريح إلى الإدارة المكلفة بالبيئة الذي ينص علي وقت لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد نهاية السنة لهذه الهيئة وفق استمارة يتم ملؤها من طرف المنتج تتضمن المعلومات المتعلقة بالتدابير المتخذة لمعالجتها بيئيا وكميتها وخصائصها لتفادي انتاجها مستقبلا.

د- رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الخاصة والخطرة

إن إدارة هذا النوع من النفايات ليست مهمة سهلة بسبب تركيبها الكيميائية والفيزيائية المعقدة، حتى يتم معالجتها بأسلوب صحيح عن طريق التحكم في انتاجها وتتبع مسارها قامت وزارة البيئة وجودة الحياة بإنشاء هيئات لإدارة النفايات الصناعية الخطرة وفق ترتيبات قانونية ولوائح أممية. ويقع على مصالح مديريات البيئة مراقبة عملية التسيير والتخزين. ولمساعدة المصنعين ومنتجي النفايات الصناعية الخاصة والخطرة لإزالة النفايات المخزنة وعدم التماطل في

¹³ - المادة 03 من القانون رقم: 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المعدل والمتمم بالقانون 25-02 المؤرخ في: 20 فيفري 2025، ج ر عدد 12، المؤرخة في: 23 فيفري 2025.

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

تكديسها سن المشرع حلا ناجعا لدعم وتحفيز المنشآت الصناعية بتأسيس رسم تشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطرة بموجب المادة 203 من قانون المالية 2002، الذي عدلت قيمته المادة 88 و 89 من قانون المالية 2020 بمبلغ سنوي وحددت كما يلي:

360.000 دينار جزائري خاصة للمنشآت المصنفة فئة (1) خاضعة لترخيص من الوزير.

270.000 دينار جزائري خاصة للمنشآت المصنفة فئة (2) تخضع لترخيص الوالي.

60.000 دينار جزائري للمنشآت المصنفة فئة (3) الخاضعة لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي.

27.000 دينار جزائري بالنسبة للمنشآت المصنفة فئة (4) تتطلب تصريحا من رئيس البلدية.¹⁴

يدخل هذا الرسم حيز التنفيذ بعد مرور 3 سنوات من تاريخ الانطلاق الفعلي للمنشأة، يرتفع معدل الرسم أو يخفض حسب نوع الترخيص ووضعية النشاط وأهميته، وكذا نوع وكمية الملوثات الناجمة عن النشاط.

لكن هذا الرسم له تأثير محدود إذا قارناه بمداخيل المؤسسات وهو ما يفسر حجم النفايات لكن يبقى قرار طوعي يمكن أن تتخذه المؤسسات على عاتقها مقابل ما تسفده من مقدرات البيئة ومواردها.

وفي إطار الترويج والتشجيع على تبني السلوكيات البيئية أطلقت الوكالة الوطنية للنفايات كإجراء محفز إضافي مسابقة وطنية للتسيير الأمثل للنفايات تحت شعار "النفايات مصدر ثروة"، تهدف من خلالها إلى تسليط الضوء على مختلف الإشكاليات المتعلقة بتسيير النفايات وخلق حلول فعالة في مجال النفايات لتطوير وترقية القطاع باستغلال التكنولوجيا من جهة، والتشجيع على الابتكار وتنمية القدرات الإبداعية للمنافسين وتأمين المخلفات القابلة للتدوير.

الخاتمة

اعتمد المشرع الجزائري نهجا جبائيا بيئيا مرنا يقوم على التحفيز والدعم إلى جانب الرسوم والضرائب البيئية، بغرض تعديل سلوك المؤسسات الاقتصادية وتوجيهه نحو ابتكار حلول تقلل التلوث، بديلا عن الاكتفاء بالأدوات الردعية التقليدية. يظل أثر هذه الحوافز رهينا بترسيخ وعي مؤسساتي ومجتمعي يمكن من الانخراط الطوعي في برامج الاستدامة، عبر تبني أنماط إنتاجية نظيفة للوصول تدريجيا إلى مستويات مقبولة من الانبعاثات والمخلفات. ومع ذلك، ما تزال الممارسة متأخرة عن الطموح، بسبب تغليب أولويات النمو والعائدات المالية على متطلبات البيئة، وضعف الصرامة في التحصيل والإنفاق البيئي وغياب الشفافية والاتساق في السياسات، الأمر الذي يستدعي إعادة تصميم المنظومة التحفيزية وتعزيز الحوكمة بما يدفع المستثمرين لبذل مجهودات أكبر ويغلق منافذ الإضرار بالبيئة.

النتائج المتوصل إليها:

- تأخر اعتماد التحفيز البيئية مع أسبقية النشاط الصناعي لوضع قواعد الحماية، ومع أولوية التنمية الاقتصادية، ساهم في تفاقم التلوث.

¹⁴ - المواد 88 و 89 من القانون رقم: 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، المؤرخ في: 30 ديسمبر 2019، ج ر عدد 81 الصادرة بتاريخ: 30 ديسمبر 2019.

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

- ضعف الجدية في متابعة المشاريع البيئية من قبل السلطات المكلفة بحماية البيئة.
- التطور التكنولوجي أظهر أن الحدود المسموح بها قد لا تكفي لحماية البيئة حتى مع احترام المنشآت لها.
- صعوبات تنسيق واضحة بين الفاعلين المؤسسيين المعنيين بحماية البيئة.
- محدودية الشفافية حول تحصيل عائدات الجباية البيئية وتوجيهها الفعلي لفائدة البيئة.

التوصيات

- تعزيز دور المجتمع المدني والقنوات القضائية عبر تقوية صلة المواطن والجمعيات البيئية بآليات التقاضي والضغط المشروع لإلزام الإدارة باتخاذ إجراءات فعالة لصالح المناطق المتضررة.
- تحسين التنسيق بين وزارات البيئة والمالية والجماعات المحلية وقطاعات التجارة والصناعة ضمن آليات حوكمة واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس.
- إعادة تفعيل عائدات صندوق البيئة والساحل مع تخصيص حصة أكبر لمشاريع المعالجة والوقاية والبحث العلمي والابتكار البيئي.
- توسيع التعاون الدولي عبر الانضمام الفعال للاتفاقيات والاستفادة من خبرات الدول الرائدة ونقل التكنولوجيا النظيفة.
- توجيه الحوافز نحو الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة وبدائل المواد عالية التلوث، مع برامج توعية لفائدة المنشآت المصنفة.
- ربط منح التراخيص بالامتثال البيئي الفعلي ومنح شهادات جودة بيئية للمؤسسات الملتزمة، وتكريس مبدأ المساواة في الرقابة على المنشآت العامة والخاصة والأجنبية.
- تمكين دور الجباية البيئية كأداة تسعيرية تضبط سلوك السوق وتمنح قيمة اقتصادية للموارد المشتركة، بما يدفع نحو استثمارات ونماذج أعمال صديقة للبيئة.

قائمة المراجع:

- 1- سنقرة عيشة، دور الجباية الخضراء في حماية البيئة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد 02، جوان 2019.
- 2 - قريطم الجيلالي، ولد عمر الطيب، تكريس الجباية لحماية البيئة في ظل مبدأ الملوث الدافع، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 11، عدد 01، 2021.
- 3 - حراق مصباح، نحو نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للجباية البيئية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01 مكرر، (الجزء الثاني)، جانفي 2020.
- 4 - سعيد عبد القادر عثمان، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 دراسات في الوظيفة العامة تاريخ القبول: 2025/12/27

- 5 - القانون رقم: 22-18 المؤرخ في: 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50، المؤرخة في: 28 يوليو 2022.
- 6 - المرسوم التنفيذي رقم: 22-300 المؤرخ في: 08 سبتمبر 2022 يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير المستفادة من المزايا التمويل، ج ر عدد 60، مؤرخة في: 18 سبتمبر 2022.
- 7 - سليمان مراد، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 1016-2017.
- 8 - المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم: 22-298 المؤرخ في: 08 سبتمبر 2022 يحدد تنظيم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وسيرها، ج ر عدد 60 المؤرخة في: 18 سبتمبر 2022.
- 9- المرسوم التنفيذي رقم: 84-378 المؤرخ في: 15 ديسمبر 1984، يحدد شروط التنظيف وجمع النفايات الصلبة والحضرية ومعالجتها.
- 10 - المرسوم التنفيذي رقم: 03-478 المؤرخ في: 9 ديسمبر 2003، يحدد كفاءات تسيير نفايات النشاطات العلاجية، ج ر عدد 78، المؤرخة في: 2003/12.
- 11 - المادة 204 من القانون رقم: 01-21 المؤرخ في: 22 ديسمبر 2001 المتعلق بقانون المالية لسنة 2002، ج ر عدد 79، المؤرخة في: 23 ديسمبر 2002.
- 12 - المادة 03 من القانون رقم: 01-19 المؤرخ في: 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المعدل والمتمم بالقانون 25-02 المؤرخ في: 20 فيفري 2025، ج ر عدد 12، المؤرخة في: 23 فيفري 2025.
- 13 - المواد 88 و 89 من القانون رقم: 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، المؤرخ في: 30 ديسمبر 2019، ج ر عدد 81 الصادرة بتاريخ: 30 ديسمبر 2019.